الاتفاق السعودي- الإيراني: كل أطرافه كانوا بحاجة إليه!

واثق السعدون

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا قطعت السعودية شوطاً في تبني سياسة إستقلالية القرار بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والغربية، سواء في شؤون الطاقة أو في الشؤون الإقليمية والدولية، بالتزامن مع خطوات باتجاه تحسين علاقاتها مع الصين وروسيا، وهذا النهج يحتم على السعودية تصميم إستراتيجية أمنها القومي دون الاعتماد على الدعم الأمريكي-الغربي.

شهدت العاصمة الصينية بكين في العاشر من شهر آذار/ مارس 2023، توقيع اتفاقية لإستئناف وتطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، برعاية الصين. وقع هذه الاتفاقية عن الجانب السعودي مساعد بن محمد العيبان مستشار الأمن الوطني، وعن إيران الأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي. تضمن نص البيان الثلاثي (السعودي، الايراني، الصيني) الذي صدر بعد توقيع ذلك الاتفاق

البنود الآتية: الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران، والاتفاق على أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لاحقاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما، وتأكيد البلدين على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بين السعودية وإيران، الموقعة في 2001/4/17, والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب, الموقعة بين البلدين في 1998/5/27، وأعربت كل من الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي. بعدها في السادس من نيسان/ أبريل وقّع وزيرا خارجية السعودية وإيران في العاصمة الصينية بكين بيانًا مشتركًا بشأن تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه البلدان قبل نحو شهر.

اختلفت القراءات والتقييمات حول حيثيات هذا الاتفاق ومدلولاته، بين تصويره على أنه نصر لإيران، أو هزيمة لها، وبين اعتباره نصراً للسعودية، أو تراجعاً عن مواقفها الحازمة تجاه إيران، وبين من صور هذا الاتفاق بأنه نصراً للصين، وتراجعاً لمكانة الولايات المتحدة وتأثيرها في شؤون الشرق الأوسط. ولكن القراءة الواقعية لهذا الاتفاق، تنبؤنا بأن جميع أطرافه (بما فيهم الصين) كانوا بحاجة إليه.

الأهداف المتوخاة من هذا الاتفاق

لا يخفى على أحد بأن إيران تختنق اقتصادياً يوماً بعد يوم بسبب العقوبات، والعوائد الاقتصادية التي كانت تجنيها إيران من خلال اختراق أذرعها في العراق للاقتصاد العراقي وللنظام المصرفي في هذا البلد، بدأت تشح وتنضب، بسبب نظام المراقبة الصارم الذي فرضته الولايات المتحدة مؤخراً على عمليات البنك المركزي العراقي، وعزلة إيران الإقليمية والدولية تزداد بسبب سياساتها

وتدخلاتها في شؤون المنطقة، والاحتقان الداخلي وتذمر الشعب الإيراني من السلطة وصل إلى مناسيب خطيرة، كل هذه العوامل تجمعت مع تهديدات أمريكية-إسرائيلية (لا نعرف مدى جديتها ومصداقيتها) باستهداف إيران عسكرياً على خلفية التطورات الأخيرة في ملفها النووي، و إيران تخشى أن يكون بعض خصومها من الدول العربية جزءاً من عمل عسكري واسع يستهدفها. لذلك، كان على إيران أن تبحث عن مخرجاً إقليمياً لتنفيس هذه الضغوطات الخارجية والداخلية، وعليها أن تبدأ من بوابة المنطقة الكبرى، والمفتاح الرئيس لعلاقات المنطقة، المملكة العربية السعودية.

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا قطعت السعودية شوطاً في تبني سياسة إستقلالية القرار بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والغربية، سواء في شؤون الطاقة أو في الشؤون الإقليمية والدولية، بالتزامن مع خطوات باتجاه تحسين علاقاتها مع الصين وروسيا، وهذا النهج يحتم على السعودية تصميم إستراتيجية أمنها القومي دون الاعتماد على الدعم الأمريكي-الغربي. والخطر الأكبر المباشر على الأمن القومي السعودي هي أذرع إيران في الجنوب (الحوثيين)، وأذرع إيران في الشمال (الميليشيات العراقية)، والخطر الأكبر غير المباشر على أمن السعودية هي إيران نفسها، وتهديداتها المستمرة لأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي. وفق هذه المعطيات، كان من المنطقي أن تستثمر السعودية فرصة اندفاع الصين نحوها، لتجربة ماذا

تستطيع الصين أن تقدم للسعودية لحل معضلة أمنها القومي، بوصف الصين تتمتع بعلاقات متينة ومؤثرة مع إيران، وأنها (أي الصين) تطرح مقاربات لتحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تقول عنها بأنها أفضل من المقاربات الأمريكية-الغربية التي أثبتت فشلها وأسهمت في إعمام الفوضى في المنطقة. فضلاً عن أن السعودية تريد بهذا الاتفاق أن تنأى بنفسها عن تداعيات أي استهداف محتمل لإيران من الولايات المتحدة وإسرائيل.

بالنسبة للصين، هي تطمح لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وهي عبرت عن هذا الطموح بشكل جلي في القمة العربية-الصينية التي عقدت في السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2022, والصين تعلم جيداً بأن منطقة الشرق الأوسط هي منصة التتويج لأي قوة صاعدة تعتزم التنافس على الزعامة العالمية, وأن الإنخراط في جهود حل أزمات الشرق الأوسط ومشاكله هو اختبار مهم لقدرة أي دولة كبرى على التأثير في السياسة

الدولية والاقليمية. وفي نفس السياق، الصين تدرك جيداً بأن المملكة العربية السعودية هي "الدولة المفتاح" لمنطقة الشرق الأوسط، سياسياً واقتصادياً، بل وحتى اجتماعياً بحسبان احتضانها لمقدسات المسلمين، وبنفس الوقت الصين لا تريد أن تخسر عوائد تحالفها مع إيران، أو بالأحرى لا تريد استفزاز إيران التي تسيطر من خلال أذرعها على 4 بلدان عربية "حاكمة" جيوإستراتيجياً (العراق، سوريا، اليمن، لبنان). لذلك وجدت الصين في فكرة رعاية الاتفاق السعودي-الايراني فرصة مهمة لتعزيز الدور والنفوذ الصيني في الشرق الأوسط.

على العموم هنالك قول مأثور مجهول المصدر مفاده: في الحروب لا يوجد منتصر فالكل يخسرون، وفي السلام لا يوجد منهزم فالكل يربحون.

اختبار مصداقية الاتفاق

أن اختبار مصداقية الاتفاق السعودي- الإيراني هو أصعب من توقيعه وإبرامه، لأنه يتمثل في درجة استعداد إيران للمساهمة إيجابياً في حلحلة الأزمات اليمنية والسورية، وربما حتى اللبنانية، وأي استشراف واقعي لمسار حل هذه الأزمات وفقاً لتفاهمات الاتفاق السعودي-الإيراني، ووفقاً لطبيعة السياسة الإيرانية، يخبرنا بأن إيران لن تتنازل عن كل أوراقها في هذه الملفات، وانما أقصى ما يمكنها تقديمه هو حلول تحفظ ماء وجه مفاوضيها من العرب حول هذه الملفات، مع احتفاظ إيران بنفوذها وتأثيرها في هذه القضايا، ويمكن أن تصاغ هذه الرؤية على شكل خطوات مثل: ضغط إيراني على نظام بشار للقبول بمشاركة (رمزية) لبعض أطراف المعارضة في السلطة، وضغط إيراني على الحوثيين ليتقاسموا السلطة في اليمن مع المجلس الرئاسي اليمني (المدعوم سعودياً) و الحراك الجنوبي (المدعوم إماراتياً)، بالطبع مع احتفاظ الحوثيين بالدور الأكبر في هذه السلطة المشتركة. وفي نفس السياق نفسه، يمكن لإيران أن تضغط على حزب الله اللبناني لإزالة عوائق انتخاب رئيس جمهورية في لبنان.

مع ذلك، يبقى الاتفاق السعودي-الإيراني مؤشر مهم على ولادة شرق أوسط جديد من رحم تفاعلات الحرب الروسية- الأوكرانية، ويبدو أن الدول الفاعلة في المنطقة قد فهمت الدرس أخيراً، ولا تريد تفويت الفرصة التاريخية التي تطرحها الحرب في أوكرانيا. فمنطقة الشرق الأوسط ضيعت فرصة حل مشاكلها وأزماتها خلال الحرب العالمية الأولى عندما كانت القوى العالمية مشغولة بقتال بعضها البعض، وتكررت هذه الحالة في الحرب العالمية الثانية وضاعت الفرصة الثانية لحل مشاكل المنطقة. وبعد نهاية الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة والغرب، لم تجني دول المنطقة التي كانت تقف إلى جانب المعسكر الغربي أي شيء من هذا الانتصار، بل أن أزمات الشرق الأوسط ومشاكله وعدم استقراره زادت بعد نهاية الحرب الباردة.

يمكننا القول بأن الحرب الروسية-الأوكرانية هي حرب عالمية، فثلاثٌ من القوى العالمية الأربع منخرطة فيها (الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا)، والرابعة (الصين) تراقب مجريات هذه الحرب بتوثب عالٍ. لذلك، فأن هذه الحرب هي الفرصة الأخيرة لحل أزمات منطقة الشرق الأوسط وفقاً، لسياسات إقليمية ودولية جديدة، وفاعلين إقليميين ودوليين جدد، لتشكيل معالم النظام الإقليمي والدولي الجديد. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.